وهذا لا يقتضي تقديره في نظم الكلام فلهذا انفى اولا
بقوله من غير تقدير واثبت ثانيا في قوله على تقديره
فاختلف مورد الاثبات والنفي فلا تناقض اذ شرطه
اتحاد المورد قوله قوله اي قصد لفظ المشبه به
وهو السبع فيه انه مخالف ما حققه فيما تقدم من
ان الدلالة في الحقيقة بذكر اللازم انما هي على التشبيه
اللهم الا ان يقال لما كان المقصود بالذات عند
الجمهور لفظ المشبه به جعلت الدلالة بذكر اللازم
عليه قصدا وبالذات لافتقاره الى القرينة كلونه
استعارة وهذا لا ينافي ان دلالته على التشبيه
بطريق التبع والاستلزام فيجعل الدلالة على التشبيه
فيما تقدم على ما يفهم الدلالة عليه ضمنا عند غير
الخطيب وصن بحا عنده وهنا قصدا وانما جعل
هناك ضمنا وهنا قصدا لان الاستعارة مبناها
على تناسي التشبيه فكيف يكون ذكر اللازم دليل
عليه قصدا قوله وجه تسميتها ضميره عايد
على المستعار معنى الاستعارة او الى انث الضمير
نظرا الى المفعول الثاني وهو استعارة فانه
مفعول تسميته والاول الضمير قوله او استعارة
مكنية ذكر لفظ استعارة اشارة الى انه مقدر في
كلام المصنف لان مكنية عطف على بالكناية فتستجب

عليه

عليه علانيته فهو كما لثابت فاندفع ما يرد من ان المصنف
حذف جزء العلم لان الاسم مجموع استعارة مكنية
لا مجرد مكنية على ان حذف جزء العلم جايز كما صرح
به في الكشاف في تفسير سورة البقرة قوله اما
الكناية نشر على غير ترتيب اللف قوله ولوازمه
عطف تفسير قوله واما الاستعارة الخ اشارة
الى انه لا يشترط ان يكون وجه التسمية بمجموع
الجزيين منظورا فيه للغة كالجزء الثاني من العلم
والاخر منظورا فيه للاصطلاح كالجزء الاول منه
قوله لا الى غيره استفاد الحصر من تقديم الجار
والمجرور على عامله ثم هو من قصر الموصوف اي
صاحب الكشاف على صفته اعني الذهاب الى
قول السلف ولا يصح ان يكون من قبيل قصر الصفة
اي الذهاب الى هذا القول على الموصوف اعني
صاحب الكشاف لانه ليس قاصرا عليه لذهاب
السلف اليه ايضا قوله حيث قال الى اخره علة
لقوله ذهب اي ذهب صاحب الكشاف الى
ما ذهب اليه السلف لقوله في الكلام فيقتضون
الى اخره قوله من حيث تسميتهم العهد الى اخره
هي حيثية تعليل اي انما كان استدلال النقض في
ابطال العهد مع انه خلاف ما وضع له وهو

يا يصح وجه التسمية ولو كان
احدهما منظورا فيه للغة ح